

حضر افتتاح اللقاء الموسع لقادة القوات المسلحة

الرئيس: الهيكلة نجحت في القوات المسلحة وأخرجنا المتارس من العاصمة إلى الأبد

■ على الحكومة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وجهاز الدولة لكي نبني يمناً جديداً

■ الكليات العسكرية والأمنية ستستقبل المتقدمين وفقاً للهيكل الجديد

■ شكراً لكل من أسهم في انجاح قرارات الهيكلة وغلب إرادة الشعب وفي مقدمتهم اللواء علي محسن والعديد أحمد علي



صنعاء - سبأ/ .. حضر الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة أمس بصنعاء افتتاح اللقاء الموسع لقادة القوات المسلحة والذي ينعقد تحت شعار "من أجل استكمال هيكلة القوات المسلحة وإعادة بنائها وتنظيمها وخلق النية الأمنية المواتية لنجاح مؤتمر الحوار الوطني وتنفيذ مخرجاته". وفي افتتاح اللقاء الذي حضره رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوه ومستشار رئيس الجمهورية لشؤون الدفاع والأمن اللواء الركن علي محسن صالح والمفتش العام رئيس لجنة التنظيم والتقييم للهيكل اللواء الركن محمد علي القاسمي وعدد من الوزراء وعموم قادة القوات المسلحة، ألقى الأخ رئيس الجمهورية كلمة عبر فيها عن سعاداته بانعقاد اللقاء الموسع لقادة القوات المسلحة وبدء صفحة جديدة لليمن الجديد بعد مرحلة من الانقسامات بين الأخ وأخيه وفي اللواء والسلاح وبين القوات المسلحة التي كانت منقسمة على نفسها.

وقال: "استطعنا بعون الله إيقاف هذا الجانب قبل أن يتطور وينتقل إلى باقي وحدات القوات المسلحة". وأضاف: "القوات المسلحة أساس وعنوان الوحدة الوطنية في أي بلد متى ما وجدت الوحدة الوطنية في القوات المسلحة ستوجد في باقي مؤسسات الدولة". وتابع الأخ الرئيس: "إن القوات المسلحة لن تتواجه بعد اليوم بالسلاح في الشوارع بعد أن تم إعادة هيكلتها وتوحيد صفوفها وبعد أن أخرجنا المتارس من العاصمة وإلى الأبد، وقسمنا مسرح العمليات إلى سبع مناطق عسكرية إلى جانب قوات الاحتياط".

وتعديراً لكل من أسهم في تنفيذ قرارات الهيكلة وفي مقدمتهم اللواء الركن علي محسن صالح والعميد الركن أحمد علي عبد الله صالح اللذين غلبا إرادة الشعب والمصلحة الوطنية العليا". وأردف قائلاً: "أمامنا أعمال كبيرة وهناك متغيرات في القوات المسلحة ونحن مستعدون في تنفيذ المبادرة الخليجية وقطعنا شوطاً مهماً في القوات المسلحة وأنجزنا الهيكلة في الرأس القيادي وسنستمر في انجاز عملية الهيكلة كما هو مخطط ومرسوم".

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن الكليات العسكرية والأمنية كلها ستبدأ في استقبال الطلبة المتقدمين إليها وفقاً للهيكل الجديد والشروط المحددة من أجل أن تعطى كل محافظة نسبتها وفقاً لعدد سكانها.. حيث ستنزل لجان إلى المحافظات وستفحص الطلبة الذين تنطبق عليهم الشروط كما سيقيم عدد احتياطي في كل محافظة سيتم استبدالهم بدلا عن الطالب الذي سيمرض أو يفشل من نفس المحافظة.

واستطرد الأخ الرئيس بالقول: "إن هذا الأسلوب هو أحدث الأساليب من أجل تجسيد الوحدة الوطنية

وأشار إلى أن مهمة اللقاء ليست في إبراز النجاحات وتضخيمها والتغني بها على حساب غيرها من الحقائق السلبية والنواقص والأخطاء والإخفاقات مثلما كان في السابق، بل في الاستفادة من النجاحات المتحققة لاستخلاص موقماتها الذاتية والموضوعية وتطويرها وتعميمها وقرارة مجمل السليبات قراءة نقدية تحليلية لمعرفة مكامن الاخفاقات ووضع المعالجات المناسبة واليات تجاوزها.

وقال: "يمثل هذا اللقاء من حيث قضاياها ومضامينها وأهدافها جزءاً حيوياً وأساسياً من موجبات المرحلة وتجسيد الاستشعار المنتسبي المؤسسة الدفاعية لواجباتهم في هذه الظروف والأوضاع الحساسة التي تتطلب تكاتف جهود الجميع لاستكمال ما تبقى من استحقاقات المرحلة الانتقالية والتي وصل فيها الفعل والعمل الوطني المشترك القائم على الحوار إلى مستويات متقدمة للانتقال بالوطن إلى الواقع الجديد رغم الصراع بين اليمن وأعدائه والذي وصل ذروته بصورة أكثر حدة وخطورة".

ونوه إلى أن هذه التحديات تضع منتسبي القوات المسلحة أمام مسؤوليات تاريخية للتصدي لها بكل يقظة وحزم وقوة طالما وأن الشعب قد وضع في قواته المسلحة ثقته الكبيرة في صيانة أمنه واستقراره وتأمين حاضره ومستقبل أجياله.. مؤكداً أهمية العمل بوضوح وشفافية وواقعية في التعاطي مع حقائق الواقع والأخذ بقوانين التغيير والتطوير وحميتتها.

وتطرق وزير الدفاع إلى ما مثله غياب دور الإدارة البشرية في التعامل مع واقع منتسبي القوات العسكرية واستحقاقاتهم أولاً بأول وعدم اهتمام القادة بهذا الدور من اختلالات حقيقة ولدت تراكمات سلبية مست أوضاع منتسبي القوات المسلحة وأثرت على جاهزية وحداتهم وانضباطها العسكري والتي رافقتها خلل في جهاز القيادة والإدارة للقوات المسلحة. وأوضح أن إعادة الهيكلة تسعى لمعالجة هذه الاختلالات عن طريق توزيع الصلاحيات وتحديد المهام

وألقى وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد كلمة أشار فيها إلى أن اللقاء الموسع لقادة القوات المسلحة يحمل أبعاداً وطنية وعسكرية كبيرة في المضي قدماً في نهج التغيير والإصلاح والتحديث ومواصلة استكمال عملية الهيكلة وإعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة وتنمية قدراتها وكفاءتها المهنية التخصصية وجعلها جزءاً من حقيقة المتغيرات والتطورات الوطنية المتسارعة المنطلقة من القناعات الشعبية بأن نجاح التغيير في القوات المسلحة يشكل قاطرة التغيير في بقية مؤسسات وقطاعات الدولة ومعيار نجاحها.

وأوضح أن هذه اللقاءات وإن اختلفت أهدافها وأبعادها وأهميتها العسكرية والوطنية باختلاف المرحلة التاريخية المعاشة وتحدياتها تمثل من حيث غاياتها الوطنية والاستراتيجية العامة ترجمة فعلية لسياسات الدولة وتوجهاتها في البناء والتطوير العسكري وفقاً لمحددات السياسة الدفاعية والوطنية والدولية والتي يقدم فيها القادة المشاركون استعراضاً مكثفاً ومختزلاً لمستوى تنفيذ هذه السياسات والتوجهات وتحديد المهام المستقبلية والتي ينبغي الاضطلاع بها على أكمل وجه.

واعتبر وزير الدفاع هذا اللقاء الموسع محطة هامة للمراجعة المهنية العملية التخصصية المستندة على الحقائق والمعلومات الدقيقة والصحيحة للوصول إلى تقييم واقعي لما تم انجازه سلباً أو إيجابياً في كافة مجالات البناء العسكري والهرمي والتنظيمي للقوات المسلحة والذي يؤكد جدلية العلاقة والتأثير القوي بين القوات المسلحة وإطارها وواقعها الوطني والاجتماعي والثقافي والسياسي باعتبارها ملكاً للشعب وجزءاً منه ومكرسة وظيفتها لحمايته والانتصار لخياراته السلمية وتطلعاته المشروعة المحددة أولوياتها اليوم في صيانة الأمن والاستقرار والسلام والاجتماعي وإنجاح الحوار الوطني الشامل والوصول به إلى غاياته المرجوة وضمان تنفيذ مخرجاته.

وإعطاء كل ذي حق حقه". ومنها إلى أن الجيش يعاني من تضخم كبير في الترتيبات وغدا الهرم معكوس وكذلك في الجهاز المدني لدينا تضخم في القيادات الإدارية وهذا ما يتطلب إعادة الهيكلة ليس للقوات المسلحة والأمن فحسب بل لجهاز الدولة المدني أيضاً.

ولفت إلى ضرورة استخدام خبراء لإعادة هيكلة الاقتصاد حتى نستطيع تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل.. معبرا عن ارتياحه لما تم التوصل إليه على طريق بناء وتنظيم القوات المسلحة خلال أقل من عام.

وقال: "نحن بحمد الله نجحنا اليوم وبدأنا مرحلة جديدة في القوات المسلحة حيث سحينا القوات المسلحة حتى لا تذهب إلى حرب أهلية وارتأينا أن تكون القوات المسلحة ثلاث صنوف فقط هي البرية والبحرية والجوية والذي ندشن اليوم الزي العسكري الموحد للقوات البرية".

وأضاف: "الأسماء والتسميات السابقة نغلق صفحتها ونبدأ صفحة جديدة ومطلوب من القيادات عكس ما هو فوق في واقع الوحدات الدنيا".

وأوضح رئيس الجمهورية بأنه إذا كان الفساد المالي والإداري القائم سيستمر لا يمكن أبداً أن يبني اليمن الجديد إذ يجب العمل بدقة لاستئصال الفساد.. ومنها إلى أن المانحين أعطوا اليمن ما يقارب ثمانية مليارات دولار وتأخر موضوع تشكيل الهيئات وهذا التأخير عكس نفسه على كل المشاريع التي كان يفترض أن يتم البدء فيها من بداية العام 2013م.

وشدد الأخ الرئيس على الحكومة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وجهاز الدولة وبما يتوافق مع الاستعداد لمخرجات الحوار الوطني الشامل.

وقال: "عندنا ممتلكات القوات المسلحة يجب أن تطرحوا أن كل قائد في وحدته يرعى هذه الوحدة بصورة نظامية وقانونية وفقاً لما هو متعارف عليه عسكرياً حتى لا يعتبرها ملكاً له". وأضاف: "أغلقوا صفحة الماضي وابتنوا الجيش على أساس أن المؤسسة العسكرية من الشعب وإلى الشعب". مشدداً على القادة ضرورة رعاية مرؤوسهم بكل أمانة وإخلاص.

كما شدد الأخ الرئيس أن على جميع أعضاء الحكومة بكامل حقائقها أن يدركوا أن العمل هو من أجل أخراج اليمن من محنته وأزمته وذلك لن يتأتى إلا بالعمل من أجل مصلحة الوطن العليا وليس من أجل حزب أو جماعة أو فئة.

وأكد الأخ الرئيس أن اليمن قد أحرز نجاحات باهرة في ضوء ترجمة المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية الزمته.. معبرا في هذا الصدد عن تقديره البالغ لكل الذين بذلوا جهوداً وكانوا حريصين على مصلحة اليمن وأمنه واستقراره ووحدته على المستوى الدولي والإقليمي.

اللجنة الأمنية العليا: إبطال عوبات متفجرة بجوار مركز بدر بمنطقة الصافية

صنعاء/ سبأ/ أوضح مصدر مسئول باللجنة الأمنية العليا أنه بناءً على المعلومات الواردة من دائرة الاستخبارات العسكرية والتي تضمنت وجود سيارة مفخخة بجوار مركز بدر التابع للدكتور المرتضى بن زيد المحطوري (إمام وخطيب جامع بدر) بمنطقة الصافية بأمانة العاصمة، قام الفريق المختص بجهاز الأمن القومي بالنزول إلى المنطقة وإخلائها من المارة والتعامل مع السيارة المفخخة وإبطال عبواتها المتفجرة وتسليم القضية للأجهزة الأمنية المختصة بوزارة الداخلية

خبير دولي يدعو للتركيز على (الديرية) للحد من النزعة الانفصالية

دعا خبير دولي في مجال الفيدرالية والعلاقات الإدارية والمالية البيئية في الإدارات الحكومية إلى التركيز على المديرية وليس الإقليم أو المقاطعة وذلك للحد من النزعة الانفصالية. وقال الدكتور احتشام أحمد في محاضرة لأعضاء مؤتمر الحوار الوطني بعنوان (الاقتصاد السياسي لتقاسم العائدات من الموارد الطبيعية.. خيارات لليمن) أن البديل لنزع التوتر بين الشمال والجنوب يتمثل بحل مماثل لإنشاء عدد أكبر من المقاطعات أو الولايات ويتم إدارة الأمور بشكل أفضل وتشثيت التناظر بين الموارد الطبيعية والولايات القبلية والمفاضلة بين الاستقطاب والأعباء الإدارية المفرطة.

وتحدث عن التجارب الدولية وما تم تعلمه من الدول الأخرى كالدعم السياسي للدولة الأندونيسية من خلال تحسين مستوى الخدمات المحلية لمواجهة النزعة الانفصالية والحاجة لتدابير مهمة كمعايير الحوكمة وتحسين الحوافز.



وزير الدفاع: التحديات الراهنة تضع منتسبي القوات المسلحة أمام مسؤوليات تاريخية

أقر فريق القضية الجنوبية إحالة التقرير النهائي للفريق إلى لجنة التوفيق للبت فيه على إثر اعتراض مكون المؤتمر الشعبي على عدد من النقاط والمصطلحات الواردة فيه. وأوضح عضو فريق القضية الجنوبية عن قائمته بحضور عدد من ممثلي المؤتمر الشعبي العام والمكونات السياسية التقرير النهائي للقضية الجنوبية وتم طرح ملاحظات المؤتمر الشعبي، التي تفهمها البعض ورفضها البعض الآخر. ولفت إلى أن الفريق وافق على عقد جلسة استثنائية اليوم الثلاثاء لوضع النقاط النهائية على التقرير، ومنها بأنه سواء وقع المؤتمر الشعبي العام

تقرير «الجنوبية» أمام لجنة التوفيق الشعبي يعترض على «الجمعة» و«البداية» وحسم نقاط الخلاف اليوم

على التقرير أو لم يوقع ستم إحالته إلى لجنة التوفيق ليتم طرحه للنقاش وإبداء الآراء والملاحظات ثم إعادته إلى الفريق مرة أخرى للتوافق عليه. وقال عضو مؤتمر الحوار: إنه من المتوقع أن تخرج جلسة اليوم الثلاثاء بنتائج مرضية لجميع المكونات السياسية في فريق القضية الجنوبية. وأضاف: إن الجميع في مؤتمر الحوار الوطني يسعون إلى إنجاح المؤتمر والخروج برؤية ناجحة لكافة القضايا المطروحة للنقاش، وأن مصلحة الوطن فوق كل المصالح والاعتبارات الحزبية والشخصية.

وأكد في تصريح لـ «الثورة» أنه تم رفع مذكرة خطابية لرئيس الجمهورية، رئيس مؤتمر الحوار الوطني لإطلاعه على سبب الاعتراض، والذي بدوره وجه بإعادة التقرير وطرحه للنقاش، مشيراً إلى أن الفريق ناقش في جلسته أمس الاثنين بحضور عدد من ممثلي المؤتمر الشعبي العام والمكونات السياسية التقرير النهائي للقضية الجنوبية وتم طرح ملاحظات المؤتمر الشعبي، التي تفهمها البعض ورفضها البعض الآخر. ولفت إلى أن الفريق وافق على عقد جلسة استثنائية اليوم الثلاثاء لوضع النقاط النهائية على التقرير، ومنها بأنه سواء وقع المؤتمر الشعبي العام

أقر فريق القضية الجنوبية إحالة التقرير النهائي للفريق إلى لجنة التوفيق للبت فيه على إثر اعتراض مكون المؤتمر الشعبي على عدد من النقاط والمصطلحات الواردة فيه. وأوضح عضو فريق القضية الجنوبية عن قائمته بحضور عدد من ممثلي المؤتمر الشعبي العام والمكونات السياسية التقرير النهائي للقضية الجنوبية وتم طرح ملاحظات المؤتمر الشعبي، التي تفهمها البعض ورفضها البعض الآخر. ولفت إلى أن الفريق وافق على عقد جلسة استثنائية اليوم الثلاثاء لوضع النقاط النهائية على التقرير، ومنها بأنه سواء وقع المؤتمر الشعبي العام